التداعيات الاقتصادية للإستراتيجية الأميركية في العراق

المدرس الدكتور
حامد عبيد حداد(*)

المقدمة

رغم الاهتمام الامريكي المبكر بالعراق الا انه اصبح ضمن دائرة الاستهداف المباشر بعد عام ١٩٥٨، فقد تم وصفه اطار الدول المناهضة للسياسة الامريكية في المنطقة.

وقد بذلت الإدارات الامريكية المتعاقبة جهوداً كبيرة لاحتواء العراق خصوصاً منذ سبعينيات القرن الماضي،وصولا الى احتلاله في عام ٢٠٠٣ من الواضح ان وراء الاستهداف الامريكي للعراق دوافع واهداف استراتيجيه تقدمها العامل الاقتصادي بامتلاك العراق لثروة نفطية هائلة اثارت المطامع الامريكية فضلاً عن ان العراق سيكون منطلقاً لمشروع امريكي يشمل المنطقة برمتها.

ومن أجل توضيح ابعاد الإستراتيجية الامريكية في جانبها الاقتصادي تجاه العراق ودور النفط في هذه الإستراتيجية اتسمت فرضية الدراسة التي مفادها: ان النفط العراقي كان في مقدمة العوامل الإستراتيجية التي دعت الولايات المتحدة للتخطيط لاحتلاله ومن ثم تنفيذ ذلك المخطط.

تم تقسيم الدراسة على ثلاث فقرات،تناولت الأولى: العوامل الاقتصادية الدافعة للأحتلال، وتناولت الثانية: المسارات الأقتصادية في العراق بعد الأحتلال،أما الثالثة: فقد تناولت التداعيات الاقتصادية لتنفيذ الأستراتيجية الأمريكية في العراق.

اولاً: العوامل الاقتصادية الدافعة للاحتلال:

يأتي النفط في طليعة العوامل الاقتصادية التي تقف وراء أستهداف العراق واحتلاله في تسعة نيسان ٢٠٠٣ ، والدليل على ذالك ما نشرته صحيفة هيرالدتريبيون مقالاً كتبه توماس فريدمان قال فيه: ((ان النفط هو احد اسباب الاعداد للحرب ضد العراق واذا حاول اي شخص ان يقنعنا بغير ذلك فانه قطعاً لا يحترم عقولنا))[١]، اما مايكل كالبير استاذ دراسات السلام والامن العالمي في كلية هامشاير الامريكية فقد اوضح: ((ان الدوافع الحقيقية هي السيطرة على النفط ومحاولة لكسر قوة الاوبك وهو ما يجعل داوفعنا تبدو اكثر لصوصية من كونها نموذجية))[٢] . ومن هنا يتضح

(*) احمد منصور، قصة سقوط بغداد، الدار العربية للعلوم دار ابن حزم للطباعه والنشر والتوزيع، الطبعة ٦ بيروت لبنان ١٤٢٥ و – ٢٠٠٤. ص ٧٢ مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد

(١) هيثم كريم صيوان، اثر المتغير الاقتصادي في العلاقات العراقية – الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد ١١، خريف ٢٠٠٦، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد. ص ١٩٨.

ان الجزء الاكبر من عملية استهداف العراق كلها تصب في خانة الاستيلاء على النفط واستثماره لمصلحة الاستراتيجية الامريكية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وامنياً وحرمان العراق من التصرف بثروته النفطية على الصعيد الوطني والقومي.

وقبل عملية الغزو قامت الولايات المتحده اجراءات اقتصادية عدة ضد العراق كان الهدف منها اضعافه تمهيداً لغزوه واحتلاله وهي :

- تجميد ارصدته المالية والنقدية في الخارج.
- عرقلة تجارته البحرية في الخليج العربي.
- ايقاف التسهيلات الائتمانية (القروض) التي منحتها له البنوك الامريكية سابقاً.
- ممارسة الضغوط على الكويت والامارات لزيادة انتاجها من النفط خلاف حصتها في الاوبك بهدف خفض سعر برميل النفط لغرض الحاق الضرر بالعراق.
- مارست ضغوطاً كبيرة على مجلس الامن فاستصدرت منه قرارات عدة لفرض عقوبات عاجلة ومجحفة بحق العراق كان الهدف منها استنزاف قدراته الاقتصادية واضعافه عسكرياً ولاسيما في موضوع التعويضات.

اذن ان احتلال العراق والسيطرة على نفطه يعد الهدف الرئيس من الحروب المتتالية والتدمير المنهجي له، إذ ان السيطرة على النفط لايمكن ان تتم الا عبر أسر العراق وشعبه في اطار التخلف، والجهل، والفقر، وشل ارادة المقاومة فيه، ويأتي عبر شل قطاعات الاقتصاد ولاسيما الصناعة والزراعة، لذلك كانت الخطط العسكرية الامريكية تقوم كلها على السيطرة اولاً على مناطق النفط الغنية في كركوك شمال العراق والبصرة والعمارة جنوباً لان هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على وفق المنظور الامبراطوري على نفط العراق يجعلها تتحكم في القوى الاخرى كاليابان والصين وفرنسا والمانيا والهند وكل القوى التي هي بحاجة الى النفط. لذلك نرى ان الولايات الامريكية عندما غزت العراق واحتلته يوم ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ اتجهت بأول دبابة لها صوب وزارة النفط لغرض السيطرة عليها وحمايتها وتكاد تكون الوزارة الوحيدة التي لم تتعرض الى التهريب او الحرق بفعل تلك الحماية. جدير بالذكر ان العراق يمتلك ثروات نفطية كبيرة جداً تقدر بنحو ٢٢% من أحتياطي النفط العالمي، وتشير التقديرات المؤكدة الى أمتلاك العراق ١١٥ مليار برميل اي انه يحتوي على ثالث اكبر مخزون نفطي في العالم، ويتجاوز أحتياطي العراق من النفط بحسب جهات رسمية ٣٥٠ مليار برميل ، في حين تصل مقداته من الغاز الطبيعي الى نحو ٢٥٠ترليون قدم مكعب[٣]. وقد اشارت بعض الدراسات الاقتصادية الى ان آخر قطرة نفط في العالم ستكون في العراق وان الاحتياطي النفطي الثابت في العراق اكثر بكثير من المعلن عنه الآن وهو ما تأكد لاحقاً حين اعلن مجلس العلاقات الخارجية الامريكية موخراً ان العراق يمتلك ٢٢٠ مليار برميل من احتياطات النفط المؤكد، في حين اعلنت دراسة امريكية لاحقة ان العراق يمتلك ٣٠٠ مليار برميل من الاحتياط النفطي المؤكد[٤]. وفي حال تأكيد الاحتياطي الجديد فأن العراق سيكون في مقدمة البلدان التي تمتلك مثل هذه الاحتياطات وقبل السعودية التي تمتلك بحدود ٢١٨ مليار برميل مما يعني ان العراق يحتوي على ربع الاحتياطي العالمي من هذه الثروة الاستراتيجية، كما ان النفط العراقي يعد من اجود انواع النفوط في العالم واقلها تكلفة.ويتميز بأنه يصفى في جميع مصافي العالم عكس النفوط الآخرى. تقول وزارة النفط أن الأحتياطي المكتشف من النفط يغطي

---

[٣] **جريدة الزمان، السنة العاشرة، العدد ٢٨٣٣ في ٢٠٠٧/١٠/٣٠م.**

[٤] **جريدة الزمان، السنة العاشرة، العدد ٢٨٣٣ في ٢٠٠٧/١٠/٣٠م.**

الحاجة ل ١٠٠ عام مقبله مع ٤٠٠ تركيب جيولوجي لم يتم أكتشافها الى الآن، ومازال لعاب الشركات الأجنبيه يسيل على قطاع النفط العراقي الذي منعها النظام السابق من دخوله لكونه النفط سلعة أستراتيجية وسيادية.

أذا أن أحتلال العراق والسيطرة على نفطه يعد أحد الأهداف الرئيسة من الحروب المتتالية والتدمير المنهجي له، إذ أن السيطرة على النفط لايمكن أن تتم الا عبر أسر العراق وشعبه في أطار التخلف والجهل و شل أرادة المقاومة فيه، ويأتي عبر شل قطاعات الأقتصاد ولاسيما الصناعة والزراعة، لذالك كانت الخطط العسكرية الأمريكية تقوم كلها على السيطرة أولا على مناطق النفط الغنية في كركوك شمال العراق والبصرة والعمارة جنوبا، لأن هيمنه الولايات المتحدة الأمريكية وفق المنظور الأمبراطوري على نفط العراق يجعلها تتحكم في القوى الدولية الأخرى كأليابان والصين وفرنسا وألمانيا والهند وكل القوى التي هي بحاجه الى النفط، لذالك نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما غزت العراق وأحتلته في يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ أتجهت بأول دبابة لها صوب وزارة النفط لغرض السيطرة عليها وحمايتها، وتكاد تكون الوزارة الوحيدة التي لم تتعرض الى التخريب أو الحرق بفعل تلك الحماية المشددة.

مما تقدم يمكن القول أنه بعد الغزو والأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حققت الولايات المتحدة مكسبا أستراتيجيا مهما تمثل في سيطرتها على أهم منطقه نفطية في العالم، وأستخدام نفطها وسيله من وسائل التنافس والصراع الدولي ومن ثم بمصير العالم في ظل القطبية الأحادية.

ثانياً: المسارات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال:

١. السياسات الاقتصادية غير المدروسة:

كانت التصرفات الامريكية اللاحقة للاحتلال تصب في عملية تدمير منظمة لاقتصاد العراق، ومحاولة الافادة قدر الامكان من حالة الفوضى التي عمت البلاد، وانهيار المؤسسات الاقتصادية والسياسية، لذا فقد عمدت سلطة الاحتلال بعد الحرب في عام ٢٠٠٣ الى اصدار قوانين وقرارات عدة هي في جوهرها عباره عن أجراءات أصلاحيه تم تطبيقها في منتصف تسعينيات القرن الماضي على أقتصاديات أوربا الشرقية، وأفترض أنها صالحه للتطبيق في الأقتصاديات التي تمر بمرحله أنتقالية، وكان الأعتقاد الشائع بأن تلك القوانين والأجراءات قادرة على تغيير الأقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الأقتصادية أنفتاحا في المنطقة العربية. الآ أن واقع الحال بين أن تلك الأصدارات كانت تمثل في أحسن أحوال منهجا لمجموعه سياسيه محافظه في الولايات المتحدة، وليس برنامجا أقتصاديا ينقذ العراق من محنته.

وتتلخص الأستراتيجية الأقتصادية المفروضة من قبل سلطة الأحتلال في الآتي:

أ – أنفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم.

ب– أعتماد حوافز قوية ومغرية كمنح الأمتيازات والتسهيلات لتطوير القطاع الخاص.

ج– أعتماد أفضل المعايير والأجراءات الدولية وتوفير الحد الأدنى من الأحتياجات الأجتماعية كالسكن والعمل والخدمات(الكهرباء والماء الصالح للشرب والتعليم والصحة.....الخ).

د– تحقيق التقارب والتكامل الأقتصادي والمالي مع المؤسسات الدولية.

ولتحقيق ذالك تمركزت الأصلاحات المقترحة حول خمسة مواضيع رئيسه هي:

١. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية بأستثناء أنتاج النفط وتصفيته وأخراج كامل الأرباح، فقد أصدر الحاكم المدني لسلطة الأحتلال في العراق بول بريمر (قانون الأستثمار الأحنبي) في العراق الذي ساوى المستثمر الأجنبي بالمستثمر العراقي، كما أنه لم يضع حدوداً

لقيمة الأموال المستثمرة من قبل الأجانب في العراق، وأجاز الإستثمار في جميع القطاعات الإقتصادية في العراق، لكنه إستثنى إمتلاك المواد الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام، والأمر نفسه ينطبق على شركات التأمين والبنوك، كما أتاح للمستثمر الأجنبي تحويل الموارد المالية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي الى الخارج بلا تأخير. وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان المستثمرين الأجانب أن يستحوذوا ويحولوا نسبة ١٠٠% من الأرباح التي كونوها في العراق الى الخارج، اذ لم يعد مطلوباً منهم أن يعيدوا إستثمارها ولا أن يدفعوا عنها ضرائب، وكذلك أصبح بإمكانهم أن يوقعوا إيجارات أو عقود تدوم لمدة ٤٠ سنة. إن هذا القانون يقف على نقيض مع قوانين الإستثمار في الدول العربية المجاورة، التي أعطت الحق للمستثمر الأجنبي أن يمتلك بعض المشاريع الإقتصادية بشكل جزئي وليس كلي وبنسبة لا تتجاوز ٤٩ % من كلفة وقيمة أي مشروع.

٢. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية، وهذا ما سمح به (قانون المصارف)[٥] الذي أباح تأسيس مصارف أجنبية أو فروع تمثل المصارف الأجنبية في العراق بلا قيود، وإن الشخص الأجنبي يمكنه إمتلاك ٥٠% من أسهم المصارف المحلية الموجودة أو الجديدة.

٣. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية بإستثناء القطاع النفطي. تقوم الدعوة إلى الخصخصة على إفتراض أن ما يصلح للدول المتقدمة سيصلح بلا شك للدول النامية ومنها العراق دونما إعتبار لإختلاف الضروف والمعطيات. فبالنسبة للعراق فأكثر ما يميزه هو ضعف القطاع الخاص المحلي، فضلاً عن معاناته من التخلف العام، وغياب الهياكل الأساسية، وضعف رؤوس أموال المصارف المحلية، مما ينعكس سلباً على حركة وقدراته القطاع الخاص، ومن ثم يجعل الحديث عن تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص قولاً معزولاً عن الظروف والواقع الماثل للإقتصاد العراقي.

٤. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بـ (١٥%). ورد في (قانون الإستراتيجية الضريبية)[٦] تعليق بعض الضرائب وتفعيل ضرائب أخرى مما جعل حدود العراق مفتوحة أمام البضائع الأجنبية القادمة من كل بقاع العالم، كما أن القانون إستثنى سلطات الإحتلال وقوات الدول العاملة معها والمتعاقدين من الباطن الذين يعملون بالتنسيق مع قوات الإحتلال، ووزارات وحكومات قوات الإحتلال والمتعاقدين من الباطن الذين يزودون (العراق) بمساعدة فنية ومادية وبشرية.

٥. خفض الرسوم الجمركية الى (٥%)، وإعفاء الإستيردات الإنسانية منها. إن (قانون تعليق الرسوم الجمركية)[٧] أتاح الفرصة لدخول السلع والبضائع من شتى المنافذ والدول الى العراق دون ضوابط حدودية، وفتح أبواب العراق أمام إستيراد بضائع ومنتجات رديئة ومنها منتجات غير صالحة للإستهلاك البشري، فضلاً عن دخول المخدرات والسلع الأخرى الممنوع دخولها سابقاً إلى العراق كونها مرفوضة إجتماعياً. إن هذا القانون أضاع على العراق ملايين الدولارات التي كانت ترده من تلك الرسوم. ولم يفرض سوى رسم

---

[٥] **الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في آذار ٢٠٠٤. ص ٤١.**

[٦] **المصدر نفسه. ص ص ٢٣ – ٢٨.**

[٧] **المصدر نفسه. ص ٣٩.**

إسمي (رسم إعادة الإعمار) على كل الواردات بإستثناء السلع الإنسانية التي تمثل الأغذية والأدوية والملابس والكتب.

٢. سوء ادارة عمليات اعادة الاعمار:

لقد تابع العالم الوعود الأمريكية حول برنامج إعادة إعمار العراق بعد الإحتلال، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد وعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية حول الموضوع، وتحدثت الإدارة الأمريكية عن أرقام كبيرة من المنح والقروض والتسهيلات المالية التي قدمت للعراق من أجل إعادة اعماره إبتداء إعلان المبادرة الأمريكية بتقديم ١٨,٦ مليار دولار، مروراً بمؤتمر مدريد الذي إنعقد بتأريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٣ والذي إلتزم بتقديم ٣٣ مليار دولار. لكن لم يتم إعمار أي شيء على أرض الواقع بإستثناء دهان واجهات المدارس وبعض البنايات. أما عمليات الإعمار فكانت تجري على وفق ما يأتي:

أ – هيمنة عدد كبير من الشركات الامريكية على عقود الاعمار.

ب – ارتفاع كلف العقود اضعاف كلفها الحقيقية.

ج – تبديد اموال كبيرة مخصصة للاعمار في مشاريع ثانوية.

د – التحايل الكبير في وصف العقود الخاصة بالاعمار، وإعتبار عمليات الصيانة والترميم جزءاً من إجراءات تنفيذ المشاريع.

وكانت ٧٣% من كل العقود التي تزيد قيمة كل منها على ٥ ملايين دولار لم تكن تطرح في مناقصة للتنافس[٨]، بل تحال بشكل مباشر وبلا منافسة.

لقد منحت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عقوداً لعدد من الشركات الامريكية لتنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها ١,٧ مليار دولار، وانشأت وزارة الدفاع الامريكية مكتب الاعمار والمعونة الانسانية. وقد وجهت انتقادات الى عملية ارساء العقود الاولية بوصفها تعسفية. وجرى الاعراب عن القلق من ان التنافس على عقد اعادة بناء البنية الاساسية اقتصر على بضع شركات امريكية، وجرى الاعراب عن القلق ايضاً من ان كبار المستفيدين من العقود لديهم صلات وثيقة بالمسؤولين في الادارة الأمريكية[٩]. مثل شركات بكتل وهاليبورتون وغيرها.

جدير بالذكر أن شركة بكتل وهي من أكبر الشركات الأمريكية العاملة في إعادة الإعمار في العراق قررت الإنسحاب منه وإنهاء جميع عملياتها ومشاريعها فيه، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية بعد مقتل ٥٢ من موظفيها وجرح ٤٩ آخرون في العراق منذ عام ٢٠٠٣.. ومعلوم أن هذه الشركة كان لديها ٩٩ مشروعاً لإعادة الإعمار في العراق تبلغ قيمتها ٢,٢ مليار دولار، حصلت عليها بعد الإحتلال عام ٢٠٠٣، وقد تخلت عن أثنين من تلك المشاريع سابقاً[١٠]. وكان من مهام تلك الشركة إعادة بناء الطرقات والجسور التي دمرت في أثناء الإحتلال، وكذلك إعادة بناء محطات معالجة المياه والمستشفيات والكهرباء.

---

[٨] **مجلة المتسقبل العربي، العدد ٣١١، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، السنة ٢٧، بيروت، لبنان. ص ١٤٦**

[٩] **مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد٢٩٤، ٨/ ٢٠٠٣، بيروت. ص٩٩**

[١٠] **قناة الجزيرة الفضائية، الأخبار الإقتصادية، الخميس ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦.**

مما تقدم يمكن القول أن عملية إعادة الإعمار في العراق لم تجر وفق الخطط والوعود الأمريكية المعلن عنها أمام الرأي العام العالمي والتي من أجلها عقدت المؤتمرات الدولية والإقليمية بإعداد وتنسيق أمريكي.. فلا وجود لحركة إعمار في العراق.

٣. سوء الادارة المالية:

اعترف تقرير امريكي باهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لاعادة اعمار العراق خلال ادارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وذلك عندما أقر مجلس الامن في قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ ايار / مايو ٢٠٠٣ انشاء (صندوق تنمية العراق)، واوكلت ادارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال المؤقتة، إذ تبددت مليارات الدولارات من الاموال العراقية في هذا الصندوق، مما كلف العراق اكثر من ٩ مليارات دولار، وكشف التقرير ان حوالي ١٥% من اموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الادارة معاً[١١]

وكشفت لجان متخصصة في الكونغرس الامريكي ان مليارات الدولارات من اموال العراق المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك اجري التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية اصولية او سجلات منظمة او تدقيق، وتقدر تلك المبالغ بنحو ١٩,٦ مليار دولار تمثل ارصدة حساب ايرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فضلاً عن اموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩٠، وقد جرى سحبها من البنك المذكور والتصرف بها من قبل سلطة الاحتلال وكما تشاء، إذ تعرضت تلك الاموال الى عمليات الهدر والتزوير وسوء التصرف في اعمال الصرف العشوائي[١٢].

لقد اتصفت عمليات صرف الاموال العراقية بكل ما يمكن وصفه من مظاهر الفساد، كما وجهت انتقادات كثيرة للتصرفات المالية لسلطة الاحتلال في العراق من قبل: أطراف امريكية من ابرزها الكونغرس الامريكي، هيئات رقابة دولية، اطراف عراقية، جهات مستقلة. فقد اجرت الحكومة الامريكية المراجعة بشأن عقود شركة (هاليبورتون) التي يبدو انها كانت تتقاضى من الحكومة الامريكية ثلاثة اضعاف القيمة الحقيقية للنفط القادم من الكويت لتجهيز قوات الاحتلال الموجودة في العراق، وبعد التحقيق معها من قبل وزارة الدفاع الامريكية ارغمت الشركة على اعادة بعض الاموال المسروقة الى الحكومة الامريكية، فضلاً عن سحب ٧ عقود خاصة بايرادات النفط الى العراق بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من الشركة المذكورة واحالتها الى شركات امريكية اخرى[١٣].

ان سوء الادارة المالية افرز مخالفات عدة هي كالآتي :

أ - نقص العطاءات التنافسية (المناقصات) على العقود الكبيرة.

ب - قلة المعلومات التي تتضمنها العقود.

ج - دفع رشاوى مقابل عقود لم تخضع للاشراف.

---

[١١] جريدة الصباح، العدد ٧٧٠ في ٢٠٠٦/٢/١٨ م

[١٢] جريدة دار السلام، العدد ١٢٦، الأحد ١٨ شوال ١٤٢٦ هـ - ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦ م.

[١٣] لمزيد من المعلومات راجع :

كوثر عباس الربيعي، ادارة الاموال العراقية تحت الاحتلال، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد١١، خريف ٢٠٠٦. ص ٢٣٤

د – لم تتخذ اجراءات كافية لمنع تهريب النفط والسيطرة عليه.

هـ– قيام رئيس سلطة الاحتلال في آخر ايام وجوده في العراق بتوزيع مليارات عدة من الدولارات على عجالة قبل مغادرته العراق.

و – كما ان عمل سلطة الاحتلال في تثبيت الحسابات وعمليات الانفاق أشابه الكثير من الخلل.

ثالثا – التداعيات الاقتصادية لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية في العراق:

كان لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية في العراق تداعيات سلبية في مجملها على الاقتصاد والمجتمع العراقي كان ابرزها ما يأتي :

١. توقف عملية التنمية:

نتيجة للاحتلال الامريكي فقد توقفت خطط التنمية وبرامجها باشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، كما انخفضت مستويات المعيشة بصورة ملحوظة، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً ومنهكاً. فضلاً عن تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي، مما اثر في واقع التنمية التي تتطلب توافر حد ادنى من الاستقرار السياسي. وعليه فان عدم وجود الاستقرار السياسي والامني يشكل عقبة في طريق التنمية والتطور الاقتصادي، اذ ان التطور الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الاستقرار السياسي. ومشاكل عدم الاستقرار السياسي والامني تدفع الحكومة الى تخصيص وانفاق جزء كبير من دخلها الوطني لغرض حفظ الامن الداخلي واستقراره، الامر الذي يزيد من اهمية ما يترتب على هذه النفقات من آثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، كما ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني تؤدي الى انعدام الاستثمارات الاجنبية وحتى المحلية وتحولها الى دول اخرى.

وهناك عوامل عدة تؤثر في الاقتصاد وتؤدي الى انخفاض مستوى الانتاج منها[١٤]:

أ – تعرض العديد من المشاريع الانتاجية الى التدمير نتيجة لحوادث عدم الاستقرار السياسي.

ب –ان اضطراب الامن والنظام يؤدي الى اغلاق العديد من المؤسسات الانتاجية وتعطيلها.

ج– انخفاض مستوى الاستثمار نتيجة لتخصيص نسبة كبيرة من الواردات العامة للقضاء على حوادث عدم الاستقرار السياسي والأمني.

٢. انخفاض انتاج النفط:

من التداعيات الاقتصادية الاخرى لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية في العراق هي انخفاض انتاج النفط العراقي بالقياس الى ما كان يُنتج قبل الاحتلال. وهذا الوضع انعكس على اسعار النفط العالمي منذ نهاية عام ٢٠٠٣. والجدول الآتي يوضح إنتاج النفط والصادرات والعوائد النفطية بعد الإحتلال[١٥]:

جدول رقم (١)

السنة	الإنتاج (مليون برميل)	الصادرات (مليون برميل)	العوائد (مليار دولار)
٢٠٠٣	١،٣٧٨	٠،٣٨٧	٧،٥١٩
٢٠٠٤	٢،١٠٧	١،٤٥٠	١٧،٧٥١

[١٤] صلاح عبد الحسن ومجموعه باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، ٢٠٠١.ص ٨١

[١٥] النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، ٢٠٠٨ م.

٢٠٠٥	١،٨٥٣	١،٤٧٢	١٩،٠٥٠
٢٠٠٦	١،٩٥٧	١،٤٦٨	٢٧،٥٠٠
٢٠٠٧	٢،١٨٣	١،٦٤٣	٣٧،٣٠٠
٢٠٠٨	٢،٢٨١	١،٨٥٥	٥٨،٨٠٦

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى مستوى وصل إليه إنتاج النفط في العراق بعد الإحتلال هو في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ ٢،٢٨١ مليون برميل في اليوم في أحسن أحواله، وأن صادراته النفطية بلغت ١،٨٥٥ مليون برميل يومياً. وهذا المستوى من الإنتاج لم يرتق الى مستوى الإنتاج الذي كان عليه العراق قبل الإحتلال، إذ كان في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢،٨١٠ مليون برميل في اليوم[١٦]. مما يعني أن العراق أصبح اليوم أحد أقل الدول تصديراً للنفط الخام بين المنتجين الرئيسيين للنفط.

أما فيما يتعلق بالمشتقات النفطية فإن شراءها من دول الجوار وبحسب وزير النفط حسين الشهرستاني تكلف ٨ مليارات دولار سنوياً، في حين أن تكلفة بناء مصفاة نفطية تبلغ ٣ مليارات دولار[١٧]. وهذا يعني أن المليارات من الدولارات التي كانت تنفق على شراء المشتقات النفطية سنوياً كان من الأفضل إنفاقها على بناء مصافي للنفط، إذ يمكن بناء مصفاتين للنفط بكلفة أقل من كلفة شراء المشتقاة النفطية في السنة الواحدة.

مما تقدم نرى أن الإحتلال الأمريكي للعراق أدى عموماً الى تحول العراق من دولة نفطية مؤثرة في السوق العالمية ومكتفية ذاتياً الى دولة أقل إنتاجاً بعد أن أدى إهمال المنشآت النفطية والتهريب الى إضعاف إمكانياته في هذا المجال.

٣. استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي:

يعرف الفساد: ((بأنه إستغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية))[١٨]، وهذا التعريف وضعه البنك الدولي. أما الأمم المتحدة فقد عرفت الفساد: ((بأنه سوء إستعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص))[١٩]. وقد إستشرت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجماً كارثياً بعد الغزو والإحتلال عام ٢٠٠٣، إذ عم الفساد الاداري والمالي معظم مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، واصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، واستشرى الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرق، وقد شكّل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، والى تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراق، وعلى السلوكيات العامة، واخذ يطرح اساليب وممارسات غير سليمة في التعامل والحياة العامة تخلق قواعد تعامل اقتصادية واجتماعية مدانة بكل المقاييس والتقاليد والقيم والسلوك العام للمجتمع.

---

[١٦] **المصدر السابق نفسه.**

[١٧] **قناة البابلية الفضائية، برنامج (للتأريخ)، لقاء مع وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٤.**

[١٨] **زياد علي عربية، الفساد: أشكاله – أسبابه – دوافعه – آثاره، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد ١٦، ٢٠٠٥. ص ٩٩**

[١٩] **سالم روضان الموسوي، هل يسهم القانون في نشر الفساد الإداري والمالي، جريدة الصباح العدد ١٤٨٦ في ١٠ أيلول ٢٠٠٨ م.**

لقد درجت معظم الشركات العاملة في العراق بعد الإحتلال على ممارسة أعمال الفساد والإحتيال عن طريق تقديم وصولات مزورة وشهادات بيع تحرر يدوياً على أساسها الأموال نقداً بقيمة ١٠٠ ألف دولار، ومنها شركة Custer Battles ففي تقرير صادر عن هيئة الرقابة المالية العالمية حول عمليات الفساد والإحتيال التي مارستها الشركات المتعاقدة العاملة في العراق دون حسيب أو رقيب، فقد تبين في منتصف عام ٢٠٠٣ صرف رواتب لحراس شخصيين بلغ مقدارها ٨،٨ مليار دولار، وقد تبين فيما بعد أنهم ليسوا إلا موظفين وهميين لا وجود لهم إلا على الورق، وقد كشف التقرير أن الموظفين المسجلين في الشركات الخاصة والبالغ عددهم نحو ٤٧ ألف موظف لا وجود عملي حتى لنصفهم في العراق[٢٠]. علماً بأن تحقيقاً أجري في أحدى الوزارات العراقية أظهر أن منتسبي الوزارة البالغ عددهم حوالي ٨٢٠٠ منتسب لا وجود إلا لـ (٦٠٠) منهم فقط كوجود حقيقي، أما الباقون فهم وهميون، ويشير التقرير نفسه عن فقدان ٢٠ مليار دولار من أموال العراق، ولا أحد يعرف أين ذهبت تلك الأموال[٢١].

هذه الحقائق والأرقام تعطي صورة واضحة عن حجم أموال العراق المنهوبة بسبب إستشراء ظاهرة الفساد والإحتيال، والتي كان الإقتصاد العراقي بأمس الحاجة إليها لإعادة بناء مرتكزاته الأساسية التي دمرت بعد الغزو وفي أثناء الإحتلال.

٤. انتشار البطالة:

واجه العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ مشكلة خطيرة جداً هي تفاقم ظاهرة البطالة بشكل كبير وبنسة قد تصل الى ٥٠% من قوة العمل[٢٢]. وتشير بعض التقديرات الى أن حجم البطالة يتراوح ما بين ٣٠ – ٣٥ %[٢٣]. وأياً تكن النسبة فإن ذلك يعود الى الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يعيشها العراق في ظل الاحتلال، إذ إختلفت مستويات نسب البطالة من أكثر ٦٥% بعد الإحتلال حتى وصلت الى ٢٢% في عام ٢٠٠٨ بحسب عضو مجلس النواب مهدي الحافظ[٢٤]، وأصبحت تهدد المجتمع عبر نتائجها السلبية، وتأثيراتها المباشرة في الوضع الأمني، اذ يتخرج سنوياً عشرات الآلاف من طلبة الجامعات والمعاهد العراقية بانتظار فرصة عمل لهم، فضلاً عن آلاف الموظفين من منتسبي الوزارات والدوائر المنحلة. وهذا بطبيعته يشكل هدراً في الثروة البشرية، وعدم الاستفادة من عنصر العمل البشري وضياعه، مما يشكل خسارة اقتصادية لا يمكن تعويضها، أضف الى ذلك المخاطر التي تفرزها البطالة لاسيما بين صفوف الشباب نحو ارتكاب الجريمة والعنف.

٥. اتساع نشاطات التهريب:

إستشرت هذه الظاهرة في العراق وبشكل منظم وخطير مع بداية الاحتلال الامريكي، واتسعت لتطال الثروة النفطية للعراق، وكنوزه الآثارية، والثروة الحيوانية، وحتى المصانع والمعامل التابعة للقطاع العام. فبالنسبة للنفط

---

[٢٠] جريدة الصباح، العدد ٧٧٠ في ٢٠٠٦/٢/١٨ م.

[٢١] المصدر نفسه.

[٢٢] عبد اللطيف الموسوي، تقليل الإنفاق الحكومي يعوق مشاريع التنمية، جريدة الزمان، العدد ٣٢٦٨ في ٢٠٠٩/٤/١٤ م.

[٢٣] تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص١٩٧

[٢٤] جريدة الزمان، العدد ٣١٣١ في ٢٠٠٨/١٠/٢٦ م.

والمشتقات النفطية يخسر العراق يومياً ملايين الدولارات بسبب تهريبه الى دول الجوار كايران وبعض دول الخليج العربي من قبل عصابات تهريب النفط. وفي هذا الصدد قالت صحيفة نيويورك تايمز في عددها ليوم ٢٠٠٧/٥/١٢ انه لم يعرف مصير انتاج اعلى منه خلال السنوات الاربع الماضية من النفط العراقي قيمته مليارات الدولارات ومن المحتمل ان يكون جرى تحويله عن طريق التهريب او الفساد.. وذكرت الصحيفة ان مكتب المحاسبة الامريكي يعتزم نشر تقرير عن واردات النفط العراقي اذ يقول التقرير ان نحو ١٠٠-٣٠٠ الف برميل من النفط تضيع يومياً، واذا اعتبرنا ان معدل سعر برميل النفط هو ٥٠ دولاراً فان القيمة النقدية لهذه الكمية الضائعة هي ما بين ٥-١٥ مليون دولار يومياً، وهي قيمة ما يخسره العراق منذ اربع سنوات من صادرات النفط التي تعد المصدر شبه الوحيد للاموال بالنسبة له[٢٥]. ولمواجهة هذه الظاهرة قامت الحكومة بملاحقة المليشيات المسلحة وعصابات التهريب وإعتقال قسم منهم وهروب القسم الآخر، وتشديد المراقبة على الحدود البرية والنهرية والمنشآت النفطية والأنابيب الناقلة للنفط.

ويقول علي العلاق المفتش العام في وزارة النفط ومسؤولون آخرون: ان ناقلي الوقود يقومون بنقل الوقود المستورد من سوريا والاردن وتركيا وايران ثم بيعه بسعر ٧٥٠٠ دولار للناقلة الواحدة، ثم يقوم الناقلون برشوة موظفي الحدود لتحرير اوراق مزورة تؤيد فراغ الناقلة من الوقود، في حين انهم يمكنهم بيع ما يستطيعون تفريغه في أية محطة قريبة وبالسعر الذي يختارونه، ويمكنهم التحميل من المخازن العراقية بالسعر الرسمي الزهيد والعودة لتهريبه بالسوق السوداء وهكذا، وتقدر خسائر العراق نتيجة التهريب خلال عام ٢٠٠٥ وحده بحدود ٥ مليارات دولار[٢٦]. هذه الحالة خلقت شحة في المشتقات النفطية داخل البلد إستغلها سماسرة السوق السوداء مما أدى إلى أرتفاع أسعارها بشكل كبير وغير معقول.

وقد طال التهريب ايضاً الثروة الحيوانية التي تعد من الركائز المهمة في توفير الامن الغذائي الوطني، اذ ان تهريب الثروة الحيوانية تختلف عن تهريب بقية الثروات كالموارد الطبيعية والآثار، وهذا له انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني مما يؤثر في رفع اسعار اللحوم الحمراء والمواد الاخرى داخل البلد، اذ ينعكس سلباً على دخل الفرد وصحته.

وكذلك تهريب العملة، والاسلحة، وادخال المخدرات الى العراق. ان هذه الظاهرة تتطلب اتخاذ اجراءات صارمة للحد منها تتمثل في تعزيز دور الجمارك وحرس الحدود.

٦. تدهور القطاع الزراعي:

اما القطاع الزراعي فنال نصيبه من التدمير والاهمال، اذ ان العمليات العسكرية والوضع الامني تسببا في تأخر نهوض هذا القطاع. فالزراعة تحتاج الى حركة العاملين بحرية وكذلك المواد الزراعية، الا ان تلك العمليات والمسألة الامنية تقف حائلاً كبيراً امام اصحاب الاراضي الزراعية في الوصول الى مزارعهم، واثّر كثيراً في عمليات توفير البذور والمكائن، فضلاً عن حالات منع التجوال التي تعيق ايصال المنتج الى السوق.

كانت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الإحتلال أي في عام ٢٠٠٢ تصل الى نسبة ١٤،٤%، وقد إنخفضت النسبة الى ٣،٥% فقط في عام ٢٠٠٧، مع تراجع بنسبة ٥٠% عما كان عليه قبل

---

[٢٥] **جريدة الصباح، العدد١١١١ في ٢٠٠٧/٥/١٣ م**

[٢٦] **جريدة الصباح،العدد ٨٥٣ في ٦ حزيران ٢٠٠٦م**

الإحتلال [٢٧]. والسبب يعود الى الوضع الأمني السيء، وشحة مصادر الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية وإرتفاع كلف الإنتاج التي أدت الى تراجع الزراعة في بعض المناطق بنسبة ٧٥%، فضلاً عن عوامل أخرى كشحة المياه وتدمير الشبكات الإروائية وغيرها، فتحول العراق من بلد كان لديه شبه إكتفاء ذاتي من المنتجات الزراعي الى بلد مستورد لها، فلا زراعة ولا مياه ولا أيدي عاملة.

ان تنمية القطاع الزراعي وتفعيل آليات العمل فيه تحتل اولوية متقدمة كونه القطاع المسؤول عن الأمن الغذائي للبلاد، فضلاً عن مسؤولياته الكبيرة والمهمة في تأمين المحاصيل والثروات التي تدخل في صلب احتياجات المواطن اليومية.

٧. **تفاقم ظاهرة التضخم:**

ظاهرة التضخم: تعني الارتفاع المستمر والمتواصل في المعدل العام للأسعار. فبعد الاحتلال الامريكي للعراق عانى الاقتصاد العراقي من تزايد ظاهرة التضخم التي أضرت به كثيراً وباتت تنذر بالخطر، إذ بلغت معدلات التضخم للسنوات التي تلت الإحتلال مستويات غير مقبولة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

السنة	نسبة التضخم
٢٠٠٥	١٤%[٢٨]
٢٠٠٦	٦٥%[٢٩]
٢٠٠٧	١٢%[٣٠]
٢٠٠٨	١٦%[٣١]

وهناك اسباب عدة لارتفاع معدلات التضخم منها:

أ- تردي الوضع الامني.

ب- تلكؤ حركة الاعمار.

جـ- تدني انتاجية القطاعات الاقتصادية.

د- توسع الانفاق الحكومي.

هـ- التهرب الضريبي.

و- ارتفاع الاسعار.

---

[٢٧] قناة بغداد الفضائية، ندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، مستقبل بناء الدولة في العراق، عمان، الأردن، يوم ٢٠٠٨/٩/١٦ م.

[٢٨] جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٧٦ في ٢٠٠٥/٢/١٥ م.

[٢٩] جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٤٤ في ٢٠٠٧/٣/٢٥ م.

[٣٠] عبد اللطيف الموسوي، مصدر سبق ذكره.

[٣١] المصدر نفسه.

ز – تردي الخدمات كالماء والكهرباء والوقود والصحة والنقل وغيرها.

ولمواجهة اخطار التضخم يجب اتباع سياسة اقتصادية متوازنة وشمولية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع، اعطاء الاولوية لمشاريع الاسكان، إعادة النظر باسعار المشتقات النفطية، دعم الخدمات كالماء والكهرباء وغيرها، الابتعاد عن سياسة الانفتاح المطلق وتحديد آلية لتخفيف الاسعار، الحد من إهدار المال العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

وفي خطوة لمعالجة مشكلة التضخم ومواجهة المستويات العالية في معدلاته، ضاعف البنك المركزي العراقي معدلات الفائدة تقريباً لتصل الى ١٨% مما أدى الى أنخفاض معدل التضخم، بحسب الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات[٣٢]، فضلاً عن إستقرار صرف الدينار العراقي في مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ١١٧٠ دينار، وهو ما يشكل أيضاً محاولة من الحكومة للتقليل من نسبة التضخم.

٨. **الخصخصة:**

من التداعيات الاقتصادية الاخرى لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية في العراق هي الترويج لمشاريع الخصخصة والتي تعني: بيع أو أيجار أو تحويل شركات القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق بيع المشاريع الانتاجية او المشاركة في ادارة قسم من المشاريع.

وقد ربط موضوع الخصخصة بموضوع الديون العراقية وسبل معالجتها على وفق شروط صندوق النقد الدولي التي من اهمها تطبيق اجراءات الخصخصة، مما خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية أربكت حياة الناس المعيشية بسبب ارتفاع الأسعار الرسمية للمواد الغذائية والمشتقات النفطية الى اضعاف عدة على ما كانت عليه قبل الاحتلال.

ان شروط صندوق النقد الدولي التي فرضت على الحكومة العراقية مقابل اطفاء جزء من ديون العراق الخارجية كانت ترمي الى انتقال الاقتصاد العراقي مباشرة من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر، ان عملية الانتقال هذه يفترض ان تتم بشكل تدريجي ومرحلي لكي يتم استيعاب هذا التحول وقبوله.

وهناك عوامل عدة تؤثر في نجاح عملية الخصخصة في العراق اهمها[٣٣]:

أ – التباطؤ في النمو الاقتصادي.

ب – استفحال ظاهرة البطالة.

جـ – ارتفاع معدلات التضخم.

د – الدور الضعيف للقطاع الخاص العراقي.

هـ – المشكلة الادارية التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل الخصخصة.

واخيراً لابد من الاشارة الى ان هناك آثاراً اجتماعية للخصخصة هي الاستغناء عن العمالة الفائضة في المؤسسات العامة التي يجري خصخصتها، وان انجاح برامج الخصخصة مرهون الى حد كبير بمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية لما تؤديه من معاناة للفئات الفقيرة، ولما تثيره من مخاطر تهدد الأمن الاجتماعي.

---

[٣٢] **جريدة الزمان، العدد ٣١٣١ في ٢٠٠٨/١٠/٢٦ م.**

[٣٣] **حامد عبيد حداد، التداعيات الإقتصادية لإحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العدد ١٥، ٢٠٠٨. ص١٨٣.**

إذن فالآثار التي قد تترتب على تحويل الملكية العامة إلى خاصة لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل أن لها أبعاداً إجتماعية وسياسية وموضوعية.

مما تقدم يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد الأحتلال عام ٢٠٠٣ أفرزت فوضى سياسية وإقتصادية أدت إلى تداعي القطاعات الإقتصادية والبنى التحتية إلى أسوء مما كانت عليه من قبل، نظراً لحجم الكوارث التي وردها الإحتلال، وتلكؤ برامج إعادة التأهيل والإعمار للقطاعات المختلفة، فالإقتصاد العراقي في ظل الفوضى التي رسختها إدارة الحاكم المدني للعراق بول بريمر من خلال القوانين والقرارات الجائرة سيئة الصيت التي لاتزال تداعياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تتفاعل في العراق، والتي تعد خرقاً لما جاء في إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وقرارات محكمة هيج لعام ١٩٠٧، قد أضحى من دون شك أكثر إنكماشاً، وفقد العراق حتى القدرات البسيطة في الإنتاج المحلي (الصناعي والزراعي)، فالسوق العراقية باتت تعتج بمختلف السلع الأجنبية الرديئة من مختلف المناشئ لتسحق تحت عجلة دخولها المنفلت جميع الصناعات المحلية، وتخرج المنتج الزراعي العراقي من السوق تحت ذريعة تحرير التجارة وتحول الإقتصاد العراقي إلى إقتصاد السوق. وأصبح المواطن يواجه ظروفاً إقتصادية واجتماعية بالغة القسوة بسبب الإرتفاع المتزايد للأسعار، والنقص الشديد في الخدمات الحكومية، وبسس الفقر والحرمان.. ففي تقرير لوزارة التخطيط عن ((خط الفقر وملامح الفقر في العراق)) في آذار ٢٠٠٩ جاء فيه أن نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر تساوي ٢٣%، وهي نسبة عالية تتطلب حلاً عاجلاً، فضلاً عن معالجة المستويات العالية لمعدلات البطالة في المجتمع العراقي. وقد إستشرى الفساد بشكل فاق التصور مما دفع بمنظمة الشفافية الدولية الى التصريح بأن العراق ((إذا لم يأخذ بالمعايير المقترحة والملحة فإن ما يحصل فيه سيكون أكبر فضيحة فساد في التأريخ))، وقد عدت العراق من أسوأ بلدان العالم في مجال الفساد.

من هنا يمكن القول بأن الإحتلال وضع العراق في دائرة مغلقة من الكوارث السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتداخلة، والتي يحتاج كسرها الى إخراج المحتل بالسرعة الممكنة وقيام حكومة عراقية كاملة السيادة، تأخذ بالمبادئ الدولية العامة المتفق عليها في عملية الإصلاح والتنمية الإقتصادية.

الخاتمة:

حققت الولايات المتحدة الامريكية من حربها على العراق واحتلاله مكسباً استراتيجياً مهماً تمثل في سيطرتها على أهم منطقة نفطية في العالم، واستخدام نفطها وسيلة من وسائل التنافس والصراع الدولي ومن ثم التحكم الفردي بمصير العالم في ظل القطبية الاحادية.

لقد استخدمت الولايات المتحدة النفط كسلاح تدمير شامل ثلاث مرات: واحدة في عام ١٩٨٩عندما ضغطت على الكويت والامارات من اجل زيادة انتاج النفط بخلاف حصصهم المقررة في الاوبك مما تسبب في هبوط اسعار النفط الى ٧ دولارات للبرميل الواحد، مما الحق خسائر اقتصادية كبيرة بالعراق، اما المرة الاخرى فكانت عام ١٩٩٠ عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق ومنعه من تصدير نفطه حينما استصدرت قرارات جائرة من مجلس الأمن، ثم في عام ٢٠٠٣ عندما غزت العراق واحتلته، اذ أعلنت الادارة الامريكية وعلى لسان اكثر من مسؤول : ان اموال النفط العراقي سوف تكون غنيمة حرب، وان العمليات العسكرية وما يليها من احتلال ستصرف نفقاتها من اموال النفط العراقي.

لذا فان نفط العراق كان الهدف الاساس والدافع الكبير في الحرب على العراق واحتلاله بالقوة، ولابد أن يكون هذا الاحتلال لأمد طويل لاسيما بعد ان تعرضت بناه التحتية الى التخريب والحرق والنهب والتدمير من قبل جماعات

يبدو أنها قد تدربت في الخارج على هذه الأعمال، وفتحت لهم أبواب العراق ومدنه ليقوموا بذلك لكي يبقى العراق والعراقيون بحاجة ماسة لمساعدة الولايات المتحدة، ويبقى العراق ضعيفاً منهكاً لأمد طويل.

ان المشروع الامريكي في العراق هو مشروع استعماري احتلالي وليس مشروعاً تحررياً، ولا من أجل نشر الديمقراطية وانما من اجل نشر العولمة الامريكية في المنطقة ومن خلال العراق أو بدءاً بالعراق.

ان الاحتلال الامريكي للعراق.. ادى عموماً الى تحول العراق من بلد نفطي مؤثر في السوق العالمية ومكتفياً ذاتياً الى بلد اقل انتاجاً بعد ان ادى اهمال المنشآت النفطية والتهريب الى اضعاف امكانياته في هذا المجال، كما ان السياسات المالية ومحاولة سحب دعم الدولة للقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة، وما أدت اليه في هجرة الرساميل والايدي العاملة والملاكات الفاعلة في تطوير الاقتصاد كان عاملاً زاد من تعميق ازمة الاقتصاد العراقي.

وفي الختام يمكن القول ان الاستراتيجية الامريكية في العراق نجمت عنها آثاراً وانعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة على مستقبل العراق والعراقيين.

عليه فان النهوض بالاقتصاد ينبغي ان يكون في مقدمة مهمات الحكومة العراقية لازالة آثار الاحتلال السلبية، ومحاولة بناء اقتصاد يعتمد وضع خطط مستقبلية تستقطب طاقاته وثرواته، وتعيد الامن انطلاقاً من ان الامن الاقتصادي هو السبيل الموصل الى الامن بمعناه الشامل. اما كيفية معالجة تلك الآثار فتكون على وفق الآتي:

أ- تشريع القوانين التي تنهض بالاقتصاد العراقي وتجعله يتجاوز محنته بعيدا عن موضوع الخصخصة في الوقت الراهن.

ب- اعادة الحياة الى المشروعات الميتة والمتعثرة.

جـ- الاهتمام بالقطاع الزراعي و القطاع الصناعي واعادة الحياة اليهما لكي ينهض الاقتصاد العراقي.

د- الاهتمام بتطوير الملاكات العراقية، وحل مشكلات البطالة والطاقة وغيرها.